الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

28 **إبريل** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

"هيئة حقوق الإنسان تناقش واقع الضمان الاجتماعي سلّط الضوء على المتقاعدين من ذوي الدخل المحدود

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م
https://sabq.org/kwn5Tv

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
ناقش مجلس هيئة حقوق الإنسان برئاسة الدكتور عواد بن صالح العواد، عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته التاسعة للسنة الأولى من الدورة الرابعة.
واستعرض المجلس في جلسته التي عُقِدت "عن بعد" مبادرة لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمراجعة الوثيقة الموحدة لنظام الضمان الصحي التعاوني؛ لتضمين منافع أساسية لضمان الحق في الصحة للمرأة في كل مرحلة من مراحل دورة حياتها.
وناقش المجلس تقريري لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدراسة واقع الضمان الاجتماعي بالمملكة، وواقع المتقاعدين من ذوي الدخل المحدود.
وتداول المجلس عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، واتخذ حيالها ما يراه.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الوزراء: الموافقة على تنظيم هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م
https://www.alriyadh.com/1882808

عقد مجلس الوزراء، جلسته اليوم ـ عبر الاتصال المرئي ـ برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله.

وفي بداية الجلسة، نوَّه مجلس الوزراء بمضامين كلمة خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ في قمة القادة حول المناخ، والتي جسدت الدور الريادي للمملكة ومبادراتها النوعية في مواجهة ظاهرة التغير المناخي وخفض الانبعاثات، والحفاظ على البيئة ومكوناتها، ودعمها الكبير لبرامج الطاقة النظيفة والابتكارات والتحول إلى المشروعات الخضراء، المستهدفة في (رؤية 2030)، وجهودها خلال رئاستها مجموعة العشرين العام الماضي في دفع تبني مفاهيم الاقتصاد الدائري للكربون، وإطلاق مبادرتين دوليتين للحد من تدهور الأراضي وحماية الشُّعَبْ المُرجانية.

وبتوجيه كريم، أطلع صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية ـ حفظه الله ـ، مجلس الوزراء، على ما حققته برامج ومشروعات رؤية (المملكة 2030) ، التي وافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ 18 رجب 1437هـ الموافق 25 أبريل 2016م.

واستعرض سمو ولي العهد ، أهم إصلاحات ومنجزات برامج تحقيق الرؤية خلال مرحلتها الأولى التي ركزت على تأسيس البنية التحتية التمكينية، وبناء الهياكل المؤسسية والتشريعية ، ووضع السياسات العامة وتمكين المبادرات ، ومن ذلك رفع جودة وكفاءة الخدمات الصحية ، وزيادة فرص التملك في قطاع الإسكان ، والتقدم المحرز في تنويع الاقتصاد الوطني، وتسارع نمو الناتج المحلي غير النفطي، وإصلاحات بيئة الأعمال وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ، وإيجاد العديد من فرص العمل ، وجهود تمكين المرأة، وتوفير خيارات متنوعة للترفيه وإبراز الموروث الثقافي، وتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة ومنها السياحة والتعدين والصناعات العسكرية وغيرها، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز البنية التحتية الرقمية، والتحول الرقمي الحكومي، والارتقاء بالأنظمة والخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، ومكافحة الفساد وتكريس مبدأ الشفافية والمساءلة، وتتبع ومراقبة الأداء الحكومي وفاعليته، وتطوير القطاع غير الربحي.

وقد ثمن خادم الحرمين الشريفين ـ رعاه الله ـ، ما بذلته الأجهزة الحكومية وشركاء الرؤية من القطاعين الخاص وغير الربحي والمواطنين، في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030، الطامحة لمستقبل أفضل للوطن وأبنائه، ووجه ـ أيده الله ـ جميع الوزراء والمسؤولين بمواصلة بذل الجهود، وتوظيف كل الطاقات والقدرات، وتسخير الإمكانات كافة خلال المرحلة التالية، لاستكمال إنجاز المستهدفات وفق ما خطط لها، وتلبية تطلعات وطموحات الوطن.

وأوضح معالي وزير الإعلام المكلف الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، أن المجلس تناول إثر ذلك، مستجدات الأحداث في المنطقة والعالم، مشدداً على مضامين كلمة المملكة أمام مجلس الأمن الدولي في الجلسة المنعقدة تحت البند "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية" ، وما عبرت عنه من القلق العميق لدول المنطقة من الخطوات التصعيدية التي تتخذها إيران لزعزعة الأمن والاستقرار الإقليمي، ومن ضمنها برنامجها النووي، ودورها الهدام من خلال دعمها الميليشيات الحوثية الإرهابية وهجماتها على المنشآت النفطية والمدنيين والبنية التحتية، وكذلك دعوة المملكة المجتمع الدولي إلى الوقوف بحزم تجاه السياسات الإسرائيلية والدفع بعملية السلام قدماً للوصول إلى اتفاق يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة.

وتابع مجلس الوزراء، مستجدات جائحة كورونا محلياً ودولياً، وآخر ما سجلته إحصاءات الفيروس والمؤشرات ذات الصلة، من اتجاهات في المنحنيات، والجهود المتواصلة للمحافظة على الصحة العامة للمجتمع، وحماية المكتسبات التي تحققت خلال الفترة الماضية على المستويات كافة.

واطلع المجلس، على الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما اطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها.

وقد انتهى مجلس الوزراء، إلى ما يلي:

أولاً:

تفويض صاحب السمو الملكي وزير الرياضة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكويتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال الرياضة، ومشروع اتفاق تعاون في مجال الشباب بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الكويت، والتوقيع عليهما، ومن ثم رفع النسختين النهائيتين الموقعتين، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانياً:

الموافقة على مذكرة تفاهم في شأن الحوار الاستراتيجي بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية إيطاليا.

ثالثاً:

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون وتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء الفيتنامية.

رابعاً:

تفويض معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة معهد الإدارة العامة -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب البحريني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية ومعهد الإدارة العامة في مملكة البحرين، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً:

الموافقة على مذكرة تعاون بين الهيئة العامة للغذاء والدواء في المملكة العربية السعودية ووزارة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية في اليابان في مجال المنتجات الطبية.

سادساً:

الموافقة على تجديد عضوية خالد بن حسن بن عبدالكريم القحطاني، وناصر بن عبداللطيف ابن أحمد الفوزان، ومحمد بن عبدالله بن محمد السبيعي، أعضاءً في مجلس إدارة مركز الملك عبدالعزيز للخيل العربية الأصيلة - ممثلين من القطاع الخاص من المختصين أو المهتمين بالمجالات ذات العلاقة بنشاط المركز.

سابعاً:

الموافقة على جدول تصنيف مخالفات استخدام المواقف في المواقع التجارية والأماكن العامة.

ثامناً:

الموافقة على تنظيم هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.

تاسعاً:

الموافقة على ترقيات وتعيين للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة)، وتعيينات على وظيفة (وزير مفوض) وذلك على النحو الآتي:

ترقية خالد بن علي بن عبدالعزيز العرفج إلى وظيفة (مستشار شرعي) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

تعيين علي بن سالم بن عبدالله آل عامر على وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بإمارة منطقة تبوك.

تعيين سليمان بن عيد بن سالم العتيبي على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

تعيين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان العريني على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

تعيين عبدالله بن مقعد بن ضيف الله المطيري على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

تعيين ماجد بن عبدالعزيز بن محمد العبدان على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

ترقية عبدالرحمن بن راشد بن عبدالرحمن المسعود إلى وظيفة (مدير عام فرع المنطقة الشرقية) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية, والهيئة العامة للصناعات العسكرية، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات.

"الشورى": مشروع جديد يقضى بإعفاء كبار السن من رسوم الخدمات

حظر إدخالهم دور الرعاية دون موافقتهم

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م
https://www.al-madina.com/article/729442

جابر المالكي - الرياض

A A

وافق مجلس الشورى خلال جلسته اليوم (الثلاثاء) على مشروع نظام حقوق كبير السن ورعايته الذى يقضى باعفائهم من رسوم الخدمات وحظر ادخالهم دور الرعاية الاجتماعية دون رضاهم.

واتخذ المجلس قراره بعد استماعه لتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب الذى تلاه رئيس اللجنة الدكتور واصل المذن، بشأن مشروع النظام ووجهة نظر اللجنة تجاه ما أثير من آراء وملحوظات من أعضاء المجلس أثناء مناقشة المشروع في جلسة سابقة.

ويهدف مشروع النظام إلى نشر التوعية والتثقيف المجتمعي ببيان حقوق كبار السن؛ لأجل احترامهم وتوقيرهم، وتوفير معلومات إحصائية موثقة عن كبار السن؛ للاستفادة منها في إجراء الدراسات والبحوث ذات العلاقة بهم، والمساعدة في وضع الخطط والبرامج.

كما يسعى مشروع النظام إلى تنظيم وتنفيذ برامج مناسبة لكبار السن؛ تعزز من مهاراتهم وخبراتهم وممارسة هواياتهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع، وتشجيع القادرين من كبار السن على العمل، والاستفادة من برامج الدعم الموجهة إلى الجهات المشغلة لهم.

ويساهم مشروع النظام في دعم النشاطات التطوعية لخدمة كبار السن، وتأهيل المرافق العامة والتجارية والأحياء السكنية والبيئة المحيطة والمساجد؛ لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن، وذلك

في ضوء الأنظمة والأوامر ذات العلاقة، وتخصيص أماكن لكبار السن في المرافق العامة والمناسبات العامة.

ويهدف النظام إلى حثّ القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والجهات الأهلية على رعاية كبار السن من خلال إقامة مراكز أهلية وأندية اجتماعية، والعمل على تمكين كبار السن من العيش في بيئة تحفظ حقوقهم وتصون كرامتهم.

وأشارت المادة "الثالثة" من مشروع النظام إلى أن للكبير حق العيش مع أسرته، التي تقوم على حمايته، ورعايته، وتشبع احتياجاته، وتحافظ على صحته الجسمية والنفسية والاجتماعية.

وشددت المادة السادسة من مشروع النظام الذي أقره المجلس على أنه لا يجوز إدخال الكبير في دار الرعاية أو بقاؤه فيها

إلا برضاه، أو بموجب حكم قضائي من المحكمة المختصة، كما توفر وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المساعدة النظامية المجانية لكبير السن عند حاجته إليها، ويُعفى الكبير من دفع رسوم الخدمات وفقاً للمادتين السابعة، والثامنة من مشروع نظام حقوق كبير السن ورعايته.

عقب ذلك، ناقش المجلس في جلسته تقرير مقدم من اللجنة الأمنية بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة الحرس الوطني للعام المالي 1442/1441هـ، تلاه رئيس اللجنة اللواء علي العسيري، ثم قدم رئيس اللجنة إيضاح تضمن رد اللجنة حيال ما أثير من ملحوظات الأعضاء وآرائهم أثناء المناقشة حيث وافق المجلس بعد ذلك على ما تضمنه التقرير من توصيات.

وفي سياق آخر وافق المجلس على عدد من التعديلات على مواد مشروع نظام التنفيذ أمام ديوان المظالم المعاد إليه لدراسته استنادًا للمادة (17) من نظامه، فيما تمسك بقراره بشأن عدد من المواد الأخرى، وذلك بحضور معالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى الدكتور محمد بن فيصل أبوساق.

واتخذ المجلس قراره بعد الاستماع لتقرير لجنة الشؤون الاسلامية والقضائية بشأن مشروع النظام والذي تلاه رئيس اللجنة الدكتور سليمان الفيفي.

وفي جانب ثان، صوت المجلس بالموافقة على مشروع نظام الأحوال الشخصية، وذلك بعد أن استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ما أثير من ملحوظات وأراء الأعضاء أثناء مناقشة مشروع النظام في جلسة سابقة، تلاها رئيس اللجنة الدكتور سليمان الفيفي.
نقل ملكية عدادات الكهرباء بعد البيع مباشرة
وفي شأن آخر، طالب مجلس الشورى في قرار وافق عليه خلال الجلسة بالأغلبية هيئة تنظيم المياه والكهرباء بحوكمة أدوارها ومسؤولياتها وتطوير آليات عملها التكاملي مع منظومة قطاع الطاقة بما يشمُل شركات توليد الكهرباء وخدمات النقل والتوزيع.

جاء ذلك بعد استماع المجلس لوجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة تلاها رئيس اللجنة الدكتور فيصل آل فاضل، بشأن ما أثير من ملحوظات وأراء من أعضاء المجلس تجاه التقرير السنوي لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج "سابقًا"، هيئة تنظيم المياه والكهرباء "حاليًا" للعام المالي 1442/1441هـ أثناء مناقشته في جلسة سابقة.

ودعا المجلس في قراره الهيئة بالإسراع في تطوير استراتيجية لقطاع تبريد المناطق بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها من جهة وبما يدعم ويُمكّن القطاع من جهة أخرى، وأن تقوم الهيئة بتطوير هيكلها التنظيمي بما ينسجم مع المهام والمسؤوليات المحدثة للهيئة، ويعزز كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.

كما وافق المجلس ضمن قراره بأن على الهيئة العمل مع وزارة العدل لضمان نقل ملكية عدادات الكهرباء والمياه بعد بيع العقار مباشرة إلى المالك الجديد، وهي توصية إضافية مقدمة من معالي

نائب رئيس المجلس الدكتور مشعل السلمي أخذت اللجنة بها.

وشدد قرار المجلس على الهيئة بتكثيف جهودها بما يعزز مواكبتها للمتغيرات الحديثة والتقنيات المتقدمة على استخداماتها التقنية ودعم أمنها السيبراني، وهي توصية إضافية مقدمة من عضوي المجلس الدكتور متعب المطيري والدكتور عبد العزيز الجلعود، أخذت اللجنة بمضمونها.

إلى ذلك، وافق المجلس ضمن الموضوعات المدرجة على جدول أعمال جلسته اليوم، بالأغلبية على استثناء الجهات الحكومية التي تستأجر المباني المقامة على المشاريع الاستثمارية التي تتعاقد في شأنها الهيئة العامة لعقارات الدولة مع المستثمرين على أراضٍ حكومية، من حكم المادة (السابعة) من نظام استئجار الدولة للعقار وإخلائه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/61) وتاريخ 1427/9/18هـ، وذلك وفق ضوابط يضعها مجلس إدارة الهيئة العامة لعقارات الدولة.

واتخذ المجلس قراره بعد مناقشته لتقرير اللجنة المالية بشأن الموضوع، والذي قدمه خلال الجلسة معالي رئيس اللجنة

صالح الخليوي.

وكان مجلس الشورى قد وافق في مستهل الجلسة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الشؤون الاسلامية والدعوة والارشاد في المملكة ووزارة الشؤون الدينية والعبادة في جمهورية مالي في مجال الشؤون الاسلامية، وذلك بعد أن قدمت لجنة الشؤون الاسلامية تقريرًا تلاه رئيس اللجنة الدكتور سليمان الفيفي حيال مشروع المذكرة.

مختصان لـ عكاظ: انتصار للأسرة

ماذا قال عن نظام الأحوال الشخصية ؟

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2066809

تناول الأمير محمد بن سلمان أبرز ما حققته برامج ومشروعات رؤية المملكة 2030 خلال الأعوام الخمسة الماضية، وأكد في الدقيقة 70 أن نظام الأحوال الشخصية ينظم حياة البشر، ولا يخالف دستورنا القرآن والسنة، ولا يخالف مصالحنا، ويحافظ على أمن ومصالح الوطن ومصالح المواطن ويساعد على ازدهار الوطن.

ويعد نظام الأحوال الشخصية واحدا من أربعة مشروعات أنظمة تعمل الجهات ذات العلاقة على إعدادها، ويعد النظام ركيزة للوقائع والممارسات وركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة. ويتضمن في أبرز مواده القانونية آليات الزواج والخطوبة، وأركان العقد وشروط صحته، وحقوق الزوجين، النفقة، إثبات النسب، الفرقة بين الزوجين، الطلاق، الخلع، فسخ النكاح، آثار الفرقة وأحكامها بين الزوجين، العدة، الحضانة. كما يتناول، الوصاية والولاية، أحكام الوصي، الولي المعين من المحكمة، الغائب والمفقود، الوصية، أركان ومبطلات الوصية، التركة، الإرث، ميراث أصحاب الفروض، الحجب والتعصب وميراث ذوي الأرحام، ميراث ذوي الفروض، ميراث المفقود والحمل ومنفي النسب والتخارج.
وحصدت المرأة السعودية الكثير من المكتسبات مع انطلاقة «رؤية 2030»، التي تعتبر تمكين المرأة السعودية من أحد مستهدفاتها الرئيسة، ومن أهم الإجراءات التي نفذت في مجال تمكين المرأة، هو ما جرى من تطوير لقوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالمرأة، والتي تعد من أساسيات التمكين. وقال أستاذ القانون العام بمعهد الإدارة العامة الدكتور محمد المقصودي أن الرؤية عملت على جعل الإنسان كل محور اهتمامها، ما أدى إلى تغييرات جذرية على الساحة العدلية والقانونية، من ناحية تحسين الخدمات وسرعة الوصول لها وإنجازها بأسرع وقت، لافتاً إلى أهمية نظام الأحوال الشخصية حفظاً لحقوق الأسرة وتنظيماً لها، لا سيما أن النظام في مواده إعمال لما جاء في الشريعة الإسلامية مع وضعها في نصوص قانونية. من جانبه، أوضح رئيس النيابة العامة في جدة سابقا عبدالله القرني أن نظام الأحوال الشخصية يهدف بأن يكون منظماً للعلاقات الأسرية، ويحفظ للجميع حقوقهم بدرجة كبيرة. ومن أبرز النقاط التأكيد على أن سن الرشد هو 18 سنة، وأن الزواج تحت هذا السن يحتاج لشروط يقف عليها القاضي، وأن النظام الجديد ينعكس إيجابا على المجتمع، خصوصا أن قوانين الأُسرة في ظل المتغيرات الحالية تحتاج تطويرا وتحديثا.

عبر مبادرتيها "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر»

الرؤية تحقق 4٪ من الهدف العالمي لتأهيل مليار هكتار

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2066808

تسعى رؤية 2030 إلى تحقيق استدامة بيئية ومستويات متقدمة في السلامة البيئية في أرض المملكة التي تغلب عليها البيئة الصحراوية، وذلك عبر مبادرتَيْ «السعودية الخضراء»، و«الشرق الأوسط الأخضر»، التي سيتم من خلالهما زراعة 50 مليار شجرة ضمن جملة مشاريع ومبادرات لحماية الطبيعة وصيانة الموارد من العبث والنباتات جزء منها، لاستعادة 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة ما يمثل 4% من الهدف العالمي لإعادة تأهيل ما يقارب مليار هكتار.

وتعكس المبادرتان المسؤولية الكاملة التي تستشعرها المملكة طوعاً لحماية البيئة والمناخ من الأخطار المحدقة بهما، لاسيما أنها من الدول ذات الإنتاج النفطي وتعمل جاهدة لتلافي أي آثار سلبية، تنتج عن عمليات إنتاج النفط من باطن الأرض، لذا تعمل على تشكيل سياساتها على النحو الذي يحمي ثروتها النفطية، ويحسن من كفاءة استهلاكها للطاقة ويدعم استخدام المزيج الأمثل للطاقة الذي يشمل الاستفادة من الموارد الطبيعية المتجددة لتحقيق أمن واستدامة الطاقة وحماية البيئة في المملكة. عكس ذلك توضيح ولي العهد عندما قال بعبارة صريحة: «بصفتنا منتجاً عالميّاً رائداً للنفط ندرك تماماً نصيبنا من المسؤولية في دفع عجلة مكافحة أزمة المناخ، وأنه مثلما تمثّل دورنا الريادي في استقرار أسواق الطاقة خلال عصر النفط والغاز فإننا سنعمل لقيادة الحقبة الخضراء القادمة»، لتصبح منطقة الشرق الأوسط بأكملها خضراء ونقية من أي ملوثات؛ إيماناً من السعودية وقادتها بأن السعودية جزءٌ لا يتجزأ من منطقة الشرق الأوسط.

وعزز تحقيق الرؤية لمستهدفاتها في المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، توجيهات خادم الحرمين الشريفين في 7 مايو 2016 بإنشاء وزارة البيئة والمياه والزراعة بعد تعديل اسمها، ونقل المهام والمسؤوليات المتعلقة بنشاطَي البيئة والمياه إليها؛ انسجاماً مع متطلبات الرؤية التي خصصت الكثير من النقاط للبيئة.

ومن المقاصد الرئيسة في الرؤية تبني الخطط الاقتصادية الطموحة لتنويع مصادر الدخل للاقتصاد السعودي المعتمد بشكل أساسي على النفط، ولهذا فإن إدراج سيناريوهات للتنويع الاقتصادي مع تحقيق منافع مشتركة للتخفيف من الآثار المترتبة على تغير المناخ سيحقق إستراتيجية ناجحة لأهداف التنمية المستدامة في الشقين الاقتصادي والبيئي على حد سواء، كما سعت للحد من ظاهرة التصحر، والعمل على الاستغلال الأمثل للثروات عبر الترشيد في الاستهلاك والمحافظة على البيئة وإعادة توازناتها الفطرية وتنمية الغطاء النباتي وسنّ الأنظمة الرادعة، وحماية المساحات الخضراء، واعتمدت الإستراتيجية الوطنية للبيئة (64) مبادرة، وأنشئ صندوق للبيئة، و5 مراكز تنفيذية تعنى بالأرصاد والالتزام البيئي والتنوع الإحيائي وتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر وإدارة النفايات، والحد من التلوث، والاستثمار الأمثل للثروات المائية عبر الترشيد واستخدام المياه المعالجة والمتجددّة، وإعادة تدوير النفايات، وحماية الشواطئ والمحميّات والجزر وتهيئتها.

صحيفة سبق الإلكترونية
SABQ ONLINE NEWSPAPER

"ولي العهد": رغم ما حققناه غير راضٍ عن مكافحة البطالة.. نستهدف تجويد الوظائف

قال: المعدل الطبيعي ما بين 7 إلى 4 ٪ وسنكسر حاجز الـ 11 ٪ هذا العام

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م
https://sabq.org/kyPvxL

بدر الجبل - الرياض
0
0
1,530
عبَّر سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، عن عدم رضاه الكامل عن التقدم الذي حققته المملكة في مكافحة البطالة، متطلعاً إلى أن يحظى كل مواطن وكل مواطنة بالوظيفة اللائقة.
وأكد سمو ولي العهد، خلال لقائه التلفزيوني بمناسبة مرور 5 سنوات على إطلاق رؤية 2030، أن هناك 50 % يعملون في وظائف جيدة والباقي بوظائف سيئة، مشيراً إلى أن المملكة تستهدف رفع الوظائف الجيدة إلى 80%.
وأشار الأمير محمد بن سلمان، إلى أن المملكة تستهدف المعدل الطبيعي للبطالة ما بين 7 إلى 4 %، لافتاً إلى أنها ستكسر حاجز الـ 11% في خفض البطالة هذا العام.
من جهة أخرى، ذكر الأمير محمد بن سلمان أن هناك بعض القطاعات مثل السياحة ستسهم في خلق الوظائف، حيث أكد أن قطاع السياحة سوف يخلق 3 ملايين وظيفة بحلول 2030، منها مليون وظيفة للسعوديين و2 مليون للأجانب.
وكانت الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة، قد أصدرت نشرة سوق العمل للربع الرابع من عام 2020م، وأظهرت النتائج وفقاً لتقديرات مسح القوى العاملة الذي تُجْريه الهيئة بشكل ربع سنوي، انخفاض معدل بطالة إجمالي السكان السعوديين وغير السعوديين (15 سنة فأكثر) من واقع تقديرات مسح القوى العاملة للربع الرابع من عام 2020م إلى (7.4 في المائة) مقارنة بـ(8.5 في المائة) خلال الربع الثالث من العام نفسه.
وأظهرت انخفاض معدل البطالة لإجمالي السعوديين (الذكور والإناث 15 سنة فأكثر)، حيث بلغ (12.6 في المائة) في الربع الرابع من عام 2020م، مقارنة بـ(14.9 في المائة) خلال الربع الثالث من العام نفسه.
وأظهرت نتائج المسح انخفاض معدل البطالة لإجمالي السكان الذكور في السعودية من واقع تقديرات مسح القوى العاملة للربع الرابع من عام 2020م إلى (4.0 في المائة) مقارنة بـ(4.4 في المائة) في الربع الثالث من العام نفسه، كما انخفض معدل البطالة لإجمالي السكان الإناث من (24.6 في المائة) في الربع الثالث من عام 2020م إلى (20.2 في المائة) في الربع الرابع.
أما معدل البطالة للسعوديين الذكور، فقد وصل إلى (7.1 في المائة) في الربع الرابع من عام 2020م مقارنة بـ (7.9 في المائة) في الربع الثالث من نفس العام، في حين بلغ معدل البطالة للسعوديات (24.4 في المائة) خلال الربع الرابع من عام 2020م مقارنة بـ(30.2 في المائة) في الربع السابق، وذلك من واقع تقديرات مسح القوى العاملة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

انطلاق المرحلة الثانية من رؤية المملكة 2030

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م
https://www.aleqt.com/2021/04/28/article_2081516.html

عبد الحميد العمري

انطلقت مع مطلع العام الجاري المرحلة الثانية من المسيرة التنموية الاستراتيجية رؤية المملكة 2030، والمخطط استمرار العمل بها حتى نهاية 2025 - بمشيئة الله تعالى -، وحسبما أعلن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية سيتركز العمل المتكامل بين الأجهزة كافة على الدفع بعجلة الإنجاز بوتيرة أكبر وأسرع، والمحافظة في الوقت ذاته على وتيرة الجهود الهادفة إلى تحقيق مزيد من الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، بما يتضمنه القيام بتحديثات تطويرية على كل البرامج التنفيذية لتحقيق رؤية المملكة 2030، لضمان اتساقها مع المستهدفات المحددة، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وسرعة الاستجابة لأي مستجدات اقتصادية.

ووفقا لبيان مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، سيتم العمل لأجل ما تقدم أعلاه من خلال ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول: إعادة هيكلة بعض البرامج التنفيذية الراهنة، وإنشاء برامج تنفيذية أخرى جديدة، تستهدف مواكبة متطلبات المرحلة التالية حتى نهاية 2025، ومن الأمثلة على تلك البرامج التنفيذية الجديدة، تأسيس برنامج "تحول القطاع الصحي"، الذي يستهدف إعادة هيكلة القطاع الصحي في المملكة، وصولا به إلى أن يتحول إلى نظام صحي شامل لتحقيق التطلعات والأهداف التي نصت عليها رؤية المملكة 2030.

أما المحور الثاني: فسيتركز على تنفيذ التحديثات التطويرية اللازمة، وإضفاء المرونة اللازمة لجداول تنفيذ عديد من البرامج التنفيذية، إضافة إلى تحديد أولويات تنفيذ كل المبادرات التي تم الإعلان عنها والمتوقعة مستقبلا، وتوفير الإمكانية اللازمة للتغييرات المتعلقة بالسياسات التشريعية المرتبطة بها. وأخيرا المحور الثالث: فيتركز على نقل مبادرات عديد من البرامج إلى الجهات التنفيذية المرتبطة بها، مثل تعزيز الشخصية الوطنية وريادة الشركات الوطنية والشراكات الاستراتيجية، وذلك بعد تحقيق تلك البرامج التنفيذية أغلب أهدافها خلال الأعوام الخمسة الأولى من مسيرة رؤية المملكة 2030، وانتفاء الحاجة إلى الحفاظ على استقلاليتها خلال المرحلة الثانية التي بدأت مع مطلع العام الجاري.

تصب تلك التحولات والتطويرات سواء على البرامج السابقة، أو المزمع تدشينها في اتجاه تسهيل الأداء الاقتصادي العام، والدفع به بوتائر أسرع وأكثر مرونة، التي من شأنها مجتمعة أن تسرع وتعزز من النمو الاقتصادي المستدام عموما، والقطاع الخاص خصوصا، وتسهيل بيئة الأعمال المحلية، التي تتأهب لاجتذاب مزيد من استثمارات القطاع الخاص بما يقدر بنحو 5.0 تريليونات ريال خلال العقد المقبل، إضافة إلى نحو 4.0 تريليونات ريال تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، الأمر الذي سينعكس بمجمله على استمرار برامج وسياسات زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 60 في المائة منه في منظور نهاية العقد الراهن، وما سينتج عنها من اعتماد أكبر على المحتوى المحلي، إضافة إلى توسيع خيارات قنوات الاستثمار المحلية، وزيادة أعداد فرص العمل الملائمة أمام الموارد البشرية المواطنة، المقدر ارتفاع أعدادها خلال العقد المقبل إلى أعلى من 1.1 مليون فرصة عمل جديدة، بمشيئة الله تعالى.

إن من أكبر المحفزات والممكنات اللازمة لزيادة انتعاش وتعافي الاقتصادات، يتمثل في التطوير المستمر والمتسارع للتشريعات والأنظمة والسياسات، وهو بالتحديد ما ستتركز المرحلة الثانية الراهنة، وما سيوفر المرونة اللازمة لاجتذاب الاستثمارات محليا وخارجيا، مضافا إليه بكل تأكيد توافر الفرص الاستثمارية المجدية، وهو العامل الأكثر توافرا للاقتصاد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، وتتوافر لديه الممكنات اللازمة التي يفتقر إليها أغلب الاقتصادات إقليميا، بدءا من الاستقرار السياسي والراسخ، مرورا بالسمات الديموغرافية التي يتمتع بها المجتمع السعودي، بما تشكله الشرائح الشابة الحاصلة على المؤهلات التعليمية اللازمة، ولارتفاع متوسط الدخل لدى أغلب السكان، وما يشكله ذلك من قوة شرائية جيدة تجتذب مزيدا من الاستثمارات بمختلف اتجاهاتها، إضافة إلى جاذبيته على مستوى تأسيس القطاعات والصناعات الواعدة والجديدة، التي أصبحت تتمتع بالدعم اللازم محليا، وتمت معالجة كل المعوقات التنظيمية التي كانت خلال عقود مضت تقف في طريقها.

تحمل التطورات المرتقبة للمرحلة الثانية من عمر رؤية المملكة 2030 في جزء منها ممكنات ومحفزات نجحت المرحلة الأولى في توفيرها للاقتصاد الوطني، لم يكن أغلبها متوافرا قبل انطلاق المشروع الاستراتيجي لرؤية المملكة 2030 في نيسان (أبريل) 2016، وتحمل في جزئها الآخر فرصا استثمارية واعدة جدا، ليست الأعوام الخمسة المقبلة إلا بدايتها الأولى، والتأكيد أن ما سيليها من مراحل ستشكل داعما مستمرا لنمو واتساع حجم تلك الفرص الاستثمارية المستغلة، إضافة إلى ما ستثمر عنه من فرص استثمارية متجددة، ستستفيد بالدرجة الأولى من الإنفاق الكبير على البنى التحتية المتطورة، إضافة إلى مزيد من التطور المرتقب في بيئة الأعمال المحلية، وزيادة أحجام المدن الرئيسة في السعودية، إضافة إلى ما سيتم تأسيسه من المدن الجديدة المتطورة التي بدأت أول ابتكاراتها في نيوم.
ختاما، تشكل الشفافية ورسوخ مبادئ الحوكمة ومحاربة الفساد، الركائز الأعلى أهمية لأي اقتصاد يستهدف التطور والتقدم قبل أي اعتبار آخر، وهي الركائز الأساسية التي سعت رؤية المملكة 2030 إلى تأسيس العمل بها منذ الانطلاقة الأولى لبرامجها، وكانت اللاعب الأهم في تحقيق ما تم تحقيقه طوال الأعوام الخمسة الماضية، وهي أيضا اللاعب الرئيس الذي سيستمر الاعتماد عليه وعلى تطويره، وتوسيع العمل به في جميع جوانب الحياة العامة في المملكة خلال الأعوام المقبلة، بكل ما تمثله تلك الركائز الأساسية من حماية لازمة لمقدرات البلاد والعباد، وبما توفره من موثوقية لا بد منها لأي اقتصاد يستهدف التربع في المستويات العليا من سلم التقدم العالمي في المجالات كافة.

المدينة

السعودية الخضراء.. بيئة وسلام دولي

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م
https://www.al-madina.com/article/729508

فاتن محمد حسين

لم يكن إطلاق صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لمبادرتي (السعودية الخضراء) و(الشرق الأوسط الأخضر) إلا تصوراً يرسم ملامح توجه الدولة السعودية لحماية كوكب الأرض وتحقيق المستهدفات العالمية، انطلاقاً من دور المملكة الريادي تجاه القضايا الدولية خاصة أثناء قيادتها لمجموعة العشرين عام 2020م والذي تبني مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون وتأسيس أول مجموعة عمل خاصة بالبيئة.
ولأننا في دولة تترجم الأقوال الى أفعال في ظل قيادة تهتم بصحة الإنسان والبيئة فكانت (مبادرة السعودية الخضراء) لمكافحة التصحر الذي يكلف الدولة سنوياً 13 مليار دولار تُستنزف من العواصف الرملية، كما تساهم زراعة 10 مليارات شجرة داخل المملكة إلى إعادة تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي، مما يعني زيادة في المساحة المغطاة بالأشجار 12ضعفاً وكل ذلك يتوافق مع رؤية 2030 لتعزيز جودة الحياة والصحة العامة.
وقد وضعت البنى التحتية لهذه المبادرة منذ عدة أعوام بالاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغطاء النباتي ومنها تأسيس (القوات الخاصة للأمن البيئي) للحد من الاحتطاب والصيد الجائر. وقد أحسنت الوزارة صنعاً بالبدء في تنفيذ (النظام الزراعي الجديد) حيث تصل الغرامة لمخالفة النظام الى 15 مليون ريال، بل حددت مكافأة مالية تصل إلى 50 ألف ريال لكل من يبلّغ عن مخالفة تتعلق بالبيئة ببرنامج (ازرع ولا تقطع)، مع المحافظة على المحميات الطبيعية فالغزال، والخروف الحري، والأرانب تكاد تنقرض لكثرة الصيد الجائر. وحتى مكة التي لا يقطع شجرها ولا ينفر صيدها نجد هناك من يطالب بقطع الأشجار!! بحجة تساقط الأوراق واتساخ المكان.. بينما في الدول المتقدمة تفرض أمانات المدن على السكان الاهتمام بالحدائق الخاصة للمحافظة على جمال وصحة البيئة. ولا بد لنا من تنمية هذه الثقافة لدى الأجيال الجديدة من خلال المناهج الدراسية والمناشط وتفعيل (يوم الشجرة) و(يوم البيئة).. لزراعة الأشجار وتقليمها والاهتمام بالحدائق والحياة الطبيعية..

وقد أعجبت جداً بمبادرة جائزة الأميرة صيتة التي أعلنت لدعم مبادرة (السعودية الخضراء) وتستهدف دعم برامج البيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وأتمنى أن تكون هناك جوائز مماثلة على مستوى الوطن ومنها جائزة ملتقى مكة الثقافي بأن تكون السنة القادمة (كيف نكون قدوة في بيئة خضراء) لبث الوعي الثقافي المجتمعي بأهمية المحافظة على البيئة والشجرة، وأن نشجع المزارعين بمكافآت متنوعة لدعم الزراعة..

كما يأتي دور الجامعات السعودية في وضع دراسات وبحوث تعالج مشكلات البيئة والمياه.. ومنها إنشاء سدود والاستفادة من مياه الأمطار، وكيفية الاستفادة من المياه المالحة في الري على غرار ما قامت به (كاوست) بزراعة الطماطم بمياه البحر.. وهكذا فلدينا الأراضي ومقومات أخرى مهمة.. ولكن نحتاج لبحوث ودراسات علمية في المجال، للحد من التدهور البيئي.

وأما المبادرة الثانية (الشرق الأوسط الأخضر) والتي رحبت بها جميع دول مجلس التعاون الخليجي، كما رحبت بها الصين وروسيا ودعم للمبادرة بالتنسيق مع سمو ولي العهد بهدف زراعة (40 مليار) شجرة خلال العقود القادمة وهو أكبر مشروع زراعي في العالم، ويحقق تخفيضاً في نسبة الكربون بمقدار 2.5%

من معدلات الكربون العالمية.. وبذلك نقلل من مخاطر خرق طبقة الأوزون التي تؤثر على المناخ العالمي ونقلل من الكوارث الطبيعية..

وهنا يأتي دور دول الشرق الأوسط في دعم المبادرة والبعد عن الجشع في السيطرة على المجاري المائية الطبيعية واستخدامها كورقة ضغط سياسي ضد الدول فإيران وتركيا تشنان حرباً مائية ضد العراق وسوريا.. مما تسبب في إهلاك الاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في الهلال الخصيب، وأثيوبيا تفرض تنمُّراً سياسياً على مصر والسودان مما حدا بالرئيس المصري ببعث تهديد مبطن على كل ما يمس من حصة مصر المائية.. كل ذلك في الوقت الذي ترفع فيه السعودية (الشعار الأخضر) كرمز للدولة منذ تأسيسها.. فهل تتأسي الدول بالنموذج السعودي ليعيش العالم بسلام!؟.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 16 رمضان 1442 - 28 إبريل 2021م

https://www.alriyadh.com/1882850

التجارة تغلق فروع شركة إستمرت بالتلاعب في التخفيضات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 16 رمضان 1442هـ - 28 إبريل 2021م

https://www.al-madina.com/article/729521